الأمم المتحدة

DP/2021/7

Distr.: General
15 January 2021
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة العادية الأولى لعام 2021

من 1 إلى 4 شباط/فبراير 2021، نيويورك

البند 6 من جدول الأعمال المؤقت

التقييم

استجابة الإدارة لتقييم الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتكيف مع تغير المناخ

أولا - مقدمة

1 - أجرى مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييما للدعم الذي قدمه البرنامج الإنمائي للتكيف مع تغير المناخ من أجل الوقوف على إنجازات البرنامج الإنمائي وأدائه في مساعدة البلدان الشريكة على التكيف مع الظروف المناخية الجديدة التي أوجدها الاحترار العالمي. وقد أُجري هذا التقييم وفقا لخطة التقييم المتعددة السنوات للمكتب (DP/2018/4) التي وافق عليها المجلس التنفيذي في القرار 1/2018.

2 - وانصب التركيز الرئيسي على أنشطة البرنامج الإنمائي التي تسهم *مباشرة* في التكيف مع تغير المناخ، وجرى تقييم تمويل إجراءات التكيف مع تغير المناخ الموجه من خلال البرنامج الإنمائي وذلك في أربعة مجالات من مجالات السياسة العامة: (أ) الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك والأمن الغذائي؛ (ب) والوقاية من الكوارث والتأهب لها، بما في ذلك التعافي، والتصدي لحالات الطوارئ وإعادة البناء؛ (ج) وحماية البيئة وحفظها؛ (د) وإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي. وينظر التقييم في عرض البرنامج الإنمائي لتقديم المساعدة للتكيف مع تغير المناخ، لكن نطاقه استبعد الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي للتخفيف من آثار تغير المناخ. واستبعاد الدعم المقدم للتخفيف، رغم أهميته الحاسمة، يسلّم بوجود اختلافات جوهرية في العوامل المحركة للتخفيف والتكيف، وفي استراتيجيات التصدي في كل منهما.

3 - ويرحب البرنامج الإنمائي بالنتائج والتوصيات التي خلص إليها التقييم ويقدم إيضاحات وأدلة فيما يتعلق ببعض الاستنتاجات. وسيسترشد عرض المساعدة المنسق للتكيف مع تغير المناخ الذي يقدّمه البرنامج الإنمائي بالدروس المستخلصة من التقييم.

010221 270121 21-00604 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا - تغير المناخ والتكيف معه - السياق العالمي

4 - يجري التشديد الآن بصورة متزايدة على التكيف مع تغيّر المناخ بوصفه عنصرا حيويا في الاستجابة العالمية الطويلة الأجل لمواجهة مخاطر وآثار تغير المناخ حاليا والتي يتوقع أن تتفاقم في المستقبل. وعلى الصعيد العالمي، تزداد آثار تغير المناخ وضوحا، وهي تؤثر في الغالب على أكثر الشرائح السكانية ضعفا وفقرا. واعترافا بذلك، واقرارا بالحاجة إلى العمل الجماعي، يركز مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس على توسيع نطاق إجراءات التكيف مع تغير المناخ التي تتبع "نهجا قطري التوجيه يراعي القضايا الجنسانية ويقوم على المشاركة ويتسم بالشفافية الكاملة، ويراعي الفئات والمجتمعات المحلية والنُظُم الإيكولوجية القابلة للتأثر".

5 - وقد دمّرت جائحة كوفيد-19 حياة الناس وسبل عيشهم واقتصاداتهم، مما فاقم أوجه الضعف المتصلة بالمناخ في جميع أنحاء العالم. وبحلول عام 2030، من المتوقع أن يدفع تغير المناخ وحده بزهاء 100 مليون شخص إضافي إلى براثن الفقر، مما يعرقل الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف المحددة في اتفاق باريس وأهداف التنمية المستدامة.

6 - وبدفع من هذه الضرورة الملحة، تولّد زخم والتزام سياسيان متزايدان بشأن أنشطة التكيف والصمود في وجه تغيّر المناخ، ولكي يكون للتكيّف مع تغيّر المناخ دور رئيسي ومتساو في التخفيف من آثاره، وفي تعافٍ يراعي البيئة وقادر على الصمود. وفي أعقاب قمة الأمم المتحدة للعمل المناخي لعام 2019، أطلق ائتلاف التكيف والقدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ نداءً للعمل، وهذا الائتلاف الذي شُكّل حديثا، تحت قيادة حكومتي مصر والمملكة المتحدة، يحظى الآن بدعم أكثر من 118 بلدا و 86 منظمة ومؤسسة. وقد أعلنت اللجنة العالمية للتكيف مع تغيّر المناخ، التي أُنشئت في عام 2018، عام 2020 عاما للعمل، فأقامت شراكات لتنفيذ إجراءات على أرض الواقع عبر القطاعات والمجالات المواضيعية الرئيسية. وسيُعرض التقدم المحرز والنتائج التي ستسفر عنها هذه الإجراءات في مؤتمر قمة التكيف مع تغيّر المناخ الذي سيعقد في كانون الثاني/يناير 2021 والذي تستضيفه حكومة هولندا. وقد وضعت رئاسة المملكة المتحدة للمؤتمر السادس والعشرين للأطراف في الاتفاقية والأمين العام للأمم المتحدة التكيف والقدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ على رأس جدول أعمال المشاركة السياسية في مؤتمر قمة الطموح المناخي الذي عقد في 12 كانون الأول/ديسمبر 2020 للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسية لاتفاق باريس.

7 - وتعجّل البلدان في الجهود التي تبذلها من أجل التخطيط للتكيّف مع تغيّر المناخ وتنفيذ الخطط على المستويات الوطنية ودون الوطنية والمحلية وتستعد لتعزيز وتنفيذ مساهماتها المحددة وطنيا التي تشكل آلية رئيسية تجسّد احتياجاتها وأولوياتها في مجال التكيف مع تغيّر المناخ. وقبل انعقاد المؤتمر السادس والعشرين للأطراف، واعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر 2020، يعتزم 97 في المائة من البلدان التي تتلقى الدعم بموجب مبادرة تحسين العمل المناخي "Climate Promise"[(1)] (115 بلدا) تعزيز أهداف وتدابير التكيف في مساهماتها المحددة وطنيا، التي ستقدم في عام 2021.

(1) تعد مبادرة تحسين العمل المناخي "Climate Promise"، التي أطلقها البرنامج الإنمائي ويدعمها أكثر من 35 شريكا، أكبر عرض لمساعدة الحكومات من أجل تعزيز تعهداتها بشأن التكيّف مع المناخ وأكثرها طموحا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، كان البرنامج الإنمائي يقدّم الدعم لـ 115 بلدا، منها 37 بلدا من أقل البلدان نموا؛ و 28 بلدا من الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ و 42 بلدا من الدول الهشة؛ و 14 بلدا من الدول التي تعد أكبر مصدر لانبعاثات غازات الدفيئة.

ثالثا - الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي للتكيف مع تغير المناخ

8 - **يواصل البرنامج الإنمائي الاستجابة للاحتياجات القطرية لتعميم التكيف مع تغير المناخ في استراتيجيات وخطط التنمية، بما يتواءم مع خطة أهداف التنمية المستدامة الأوسع نطاقا.** وتمشيا مع الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، ينهض البرنامج الإنمائي بالقدرات القطرية من خلال اتباع نهج يراعي المجتمع بأسره إزاء التكيف مع تغير المناخ، ويدعم التكيف في سياق سبل العيش القادرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ والزراعة والأمن الغذائي، والموارد المائية، وإدارة المناطق الساحلية، وحماية النظم الإيكولوجية، والبنى التحتية القادرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ، والمعلومات المناخية/الإنذارات المبكرة، ويهدف إلى المضي قدما في تنفيذ حلول متكاملة شاملة لعدة قطاعات في جميع هذه المجالات ذات الأولوية.

9 - **وسجل إنجازات البرنامج الإنمائي حافل في تقديم الدعم للبلدان وفئات سكانها الضعيفة من أجل زيادة قدرتها على الصمود وعلى التكيف مع تغيّر المناخ والحد من أوجه ضعفها إزاء المخاطر والآثار المتغيرة لتغير المناخ.** وتقدّم حافظة مشاريع التكيف الخاصة بالبرنامج الإنمائي (الممولة أساسا من الصناديق الرأسية) الدعم لأكثر من 100 بلد، لا سيما أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وبلدان في أفريقيا، من أجل إدماج التكيّف مع المخاطر المناخية الحالية والمستقبلية وعدم التيقن في الجهود الإنمائية الوطنية ودون الوطنية، وزيادة الموارد المحلية للقطاعين العام والخاص في الممارسات والاستثمارات المتكيّفة مع تغير المناخ، وتدوين المعارف وتوليدها ونشرها. وقد زادت حافظة مشاريع البرنامج الإنمائي (التي تزيد قيمتها عن 1,2 بليون دولار من المشاريع) من قدرة أكثر من 82 مليون شخص على تكييف سبل عيشهم مع تغيّر المناخ بشكل مباشر، وأخضعت أكثر من 000 873 هكتار من الأراضي الزراعية للممارسات المتكيّفة مع تغير المناخ، وعززت الأمن الغذائي لأكثر من 6,3 مليون شخص، وحسّنت فرص حصول 2,3 مليون شخص على مياه الشرب، وحمت أكثر من 000 16 كيلومتر من السواحل، وحسّنت فرص حصول أكثر من 13 مليون شخص على الإنذارات المبكرة.

10 - **ويقدّم البرنامج الإنمائي الدعم لإدماج مخاطر تغير المناخ في عمليات واستراتيجيات التخطيط والميزنة الوطنية من خلال خطط التكيف الوطنية وتعزيز أهداف وأولويات التكيف من خلال المساهمات المحددة وطنيا.** وهذا يمكّن البلدان من مواءمة عمليات التخطيط المتعلق بالتكيف مع تغير المناخ مع خططها الإنمائية الوطنية وغيرها من جهود التخطيط القائمة. ومنذ عام 2008، قدّم البرنامج الإنمائي الدعم إلى 75 بلدا في إدماج التكيف مع التغير المناخ في السياسات الإنمائية والتخطيط والاستثمارات.

11 - **ونظرا للفجوة الآخذة في الاتساع بين موارد التمويل العام المتاحة وتكاليف التكيف، يركز البرنامج الإنمائي بصورة متزايدة على مشاركة القطاع الخاص الحفازة والتمويل الذي يقدّمه من أجل الاستثمار في إجراءات التكيف.** فالشراكات مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، ومصارف التنمية المتعددة الأطراف، ومقدمي رؤوس الأموال، والجهات الفاعلة في سلسلة القيمة، أمور حاسمة الأهمية لتوسيع نطاق إجراءات التكيف. والترابط بين التكيف مع تغير المناخ والتحديات الإنمائية يضع البرنامج الإنمائي في موضع استراتيجي للقيام بدور تكاملي ويعزز النظم والقدرات القطرية على تنفيذ نُهُج متكاملة شاملة لعدة قطاعات بهدف توسيع نطاق التكيف مع تغيّر المناخ.

12 - **ويهدف البرنامج الإنمائي إلى تحديد الفرص المتاحة للاستثمارات التي من شأنها أن تساعد البلدان على بناء طريق المستقبل قدما من أجل تحقيق تعاف قادر على الصمود في وجه تغيّر المناخ.** ومن أجل مواجهة المخاطر المناخية المتزايدة، سيتم المضي قدما بالاستثمارات الخاصة بمشاريع التكيف مع تغيّر المناخ في المجالات التالية: الإنذار المبكر، والإجراءات المبكرة، وإتاحة فرص الحصول على المعلومات المناخية؛ ونظم الأغذية والزراعة/المياه المستدامة والقادرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ؛ والحلول المستمدة من الطبيعة لحماية النظم الإيكولوجية من أجل ضمان قدرتها على الصمود في المدى الطويل؛ وقدرة المناطق الحضرية على الصمود (التخطيط الحضري، والبنية التحتية القادرة على الصمود، وتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع/إدارة النفايات، والهواء النقي، وفرص الحصول على الطاقة) مع التركيز على فقراء الحضر وعلى قدرة النظم والبنى التحتية العامة على الصمود في وجه تغيّر المناخ. وبالعمل مع الشركاء، تستهدف جهود التكيف التي يبذلها البرنامج الإنمائي بناء قدرات المجتمعات المحلية والاقتصادات المعرضة للخطر على الصمود في وجه تغيّر المناخ بصورة مستدامة، وتسهم في الصحة، والأمن الغذائي والمائي، وسبل العيش، وفرص العمل.

رابعا - النتائج والاستنتاجات التي خلص إليها التقييم

13 - **يرحب البرنامج الإنمائي بنتائج التقييم باعتبارها مفيدة في إرشاد عمله المتعلق بالتكيف مع تغير المناخ تمشيا مع خطته الاستراتيجية للفترة 2018-2021.** ويلاحظ البرنامج الإنمائي أن خبرته في مجال التكيف متينة جدا، وهو يتمتع بسجل حافل من النجاح ليس فقط في مجال البرمجة (الموارد المجمعة، بما في ذلك التمويل المشترك، الذي تبلغ قيمته حوالي 4 بلايين دولار تم حشدها لدعم أكثر من 90 بلدا) بل أيضا في مجال القيادة الفكرية والنهوض بالحوار والعمل بشأن التكيف مع تغيّر المناخ على الساحة العالمية.

14 - **وفي هذا الصدد، يبرز البرنامج الإنمائي أيضا الجهود الجارية لتحقيق ما يلي:**

(أ) صياغة عروض مساعدة مواضيعية للتكيف مع تغيّر المناخ ونشرها في المجالات التالية: المنظومات الغذائية والزراعة، والسواحل والمياه، والقدرة على الصمود في المناطق الحضرية، والحلول المستمدة من الطبيعة، والمعلومات المناخية ونظم الإنذار المبكر، والتخطيط الوطني للتكيف مع تغيّر المناخ؛

(ب) تعزيز الشراكات على نطاق منظومة الأمم المتحدة والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في النهوض بإجراءات التكيف، كما يتضح من: '1' البرمجة المشتركة مع مصرف التنمية الأفريقي، ومصرف الاستثمار الأوروبي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي، وجهات أخرى؛ و '2' توسيع نطاق الدعم المقدم للبلدان للحصول على تمويل للتكيف، بما يتجاوز الصناديق الرأسية ليشمل الموارد الثنائية (مثل الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، والمفوضية الأوروبية، ووزارة البيئة الاتحادية الألمانية)؛

(ج) تصميم وتطوير مشاريع وبرامج تكيف متكاملة وعالية الأثر على نطاق واسع، والاستفادة من قوة شبكة السياسات العالمية التابعة للبرنامج الإنمائي لتعزيز النقلات المفضية إلى التحول عبر السياسات وبناء القدرات وإتاحة الوصول الأسواق من أجل تحقيق نتائج مستدامة وطويلة الأجل؛

(د) نشـــر أدوات مالية وأدوات مخاطرة مبتكرة للاســـتفادة من اســـتثمارات القطاع الخاص وضمان استدامة التدخلات؛

(هـ) الاستثمار في العمل المنهجي القائم على الأدلة للتعلم من خلال أطر قوية للرصد والتقييم على مستوى المشروع، بما يشمل تقييمات الأثر واستخراج البيانات والإبلاغ بالنتائج واستخلاص الدروس على مستوى حافظة المشاريع.

15 - **ومن خلال حافظة مشـــاريع البرنامج الإنمائي الخاصـــة بالتكيف تحققت نتائج وآثار هامة في الفترة بين 2008 وتشرين الثاني/نوفمبر 2020.** وتشمل الأمثلة على النتائج الرئيسية والآثار ما يلي: زُوّد زهاء 6,3 ملايين من صـــغار المزارعين بممارســـات زراعية تعزّز قدرتهم على الصـــمود في وجه تغيّر المناخ؛ وزادت فرص 2,3 مليون شخص في الحصول على مياه الشرب؛ وجرت حماية ما قيمته بليون دولار من أصـــول البنية التحتية؛ وما مســـاحته مليوني هكتار من الأراضـــي؛ وما مســـاحته 800 45 هكتار من المناطق البحرية؛ وما مساحته 771 873 هكتار من الأراضي الزراعية.

16 - **ويسّر البرنامج الإنمائي الإشارة إلى النتائج الإيجابية التي توصل إليها التقييم فيما يتعلق بدعمه الواســع النطاق ومســاهمته القيمة في دعم البلدان الضــعيفة في بناء قدرتها على الصــمود والتكيف مع تغير المناخ.** وتشـير إدارة البرنامج الإنمائي إلى الاسـتنتاجات الرئيسـية: (أ) فعالية اسـتخدام الوجود القطري للبرنامج الإنمائي في إظهار جزء كبير من زيادة الالتزامات للتكيف الموجهة عبر الصـــناديق الرأســـية؛ (ب) ووضـــع عرض شـــامل لخدمات المســـاعدة في التكيّف مع تغيّر المناخ التي يقدّمها البرنامج الإنمائي، يشكل برنامجا متينا لتوفير دعم واسع النطاق عبر المناطق الجغرافية والقطاعات من أجل التصـدي السريع والواســـع النطاق للمخاطر المناخية؛ (ج) والاســـتفادة من الوجود العالمي للبرنامج الإنمائي للنهوض بالعمل المعياري والإجراءات المتعلقة بالمناخ، بالتعاون مع الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة؛ (د) وإنشـــاء مجموعة أعمال كبيرة وما يتّصـل بها من خبرات في القطاعات البالغة الأهمية للتكيف، بما في ذلك تعميم السياسات، والحد من مخاطر الكوارث، والزراعة والأمن الغذائي، وحماية البيئة والتكيف القائم على النظم الإيكولوجية، والمياه، وقدرة السواحل على الصمود في وجه تغيّر المناخ؛ (هـ) وإحراز تقدم في إدماج الصناديق الرأسية في نموذج عمل البرنامج الإنمائي؛ (و) وزيادة الصـرامة في إدماج علم المناخ في تصـميم مشـاريع التكيف التي تمولها الصـناديق الرأسـية؛ (ز) وتقديم الدعم القيّم والواسـع النطاق لمشـاريع التكيف مع تغيّر المناخ للدول الجزرية الصغيرة النامية.

17 - وفيما يتعلق بالتوصيات التي قدمها التقييم:

(أ) **يقر البرنامج الإنمائي بالتوصية 1 التي تشير إلى ضرورة أن يعجّل البرنامج الإنمائي بتوجيه اهتمامه نحو تعميم مراعاة المخاطر المناخية في كامل حافظة مشـــاريعه الإنمائية.** وفي إطار عرض المســـاعدة للتكيف مع تغير المناخ، يشـــير البرنامج الإنمائي إلى أنه طبق تحليلا دقيقا للمخاطر المناخية، وقد صُـمّمت تدخلاته اسـتنادا إلى دراسـات جدوى شـاملة خاصـة بكل مشـروع، مدعومة ببيانات علمية وميدانية متينة، وبالنمذجة المناخية، والتحليل التقني، وتقييمات تفصـــيلية للمخاطر المناخية وقابلية التضـرر. ويشـير البرنامج الإنمائي إلى أن توافر البيانات والنمذجة المناخية لا يزالان في طور النشـوء في العديد من البلدان، ويسـعى البرنامج الإنمائي جاهدا إلى دعم البلدان التي لديها خيارات "لا يُندم عليها" على الأقل، ولديها في أفضل الأحوال تصاميم "مراعية للمخاطر"، إلى جانب القدرة على الإدارة التكيفية، في ظلّ

تغيّر المخاطر المناخية. وبغية تطبيق مراعاة المخاطر المناخية في كامل حافظة المشاريع الإنمائية، يسر البرنامج الإنمائي أن يشير إلى أن التقييم المناخي وفحص المخاطر المناخية هما جزء أساسي من المعايير الاجتماعية والبيئية المحدثة ومن إجراءات الفحص التي يستخدمها، وذلك منذ 1 كانون الثاني/يناير 2021.

(ب) **ويحيط البرنامج الإنمائي علما بالتوصية 2 التي تنص على أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يُنشئ نظاما لتتبع جميع الاستثمارات التي لها أهداف هامة في مجال تغير المناخ، وضمان تزويدها بالدعم التقني الملائم والرقابة وتسليط الضوء عليها بوصفها جزء من حافظة مشاريع البرنامج الإنمائي الخاصة بالتكيف وأساسا لتعزيز التعاون الداخلي.** وفي عام 2020، أجرى البرنامج الإنمائي مسحا للمشاريع الجارية في حافظة مشاريع التكيف، وأدمج هذه البيانات في أداة الرصد الداخلية لتحليل الحافظة والاستفادة من الدروس وإدارة المعارف. وسيستحدث البرنامج الإنمائي أيضا نظام تتبع متين يُعرّف المشاريع ذات الأهداف الهامة المتعلقة بتغيّر المناخ – في كل من حافظتي مشاريع التخفيف والتكيّف. وسيكفل ذلك دعم ورصد تصميم المشاريع ذات الأهداف الهامة المتعلقة بتغير المناخ وتنفيذها، على نطاق البرنامج الإنمائي ككل. وتتواءم هذه الجهود جيدا مع جهود البرنامج الإنمائي الرامية إلى تعزيز إمكانية قياس تمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ والاستثمارات الأوسع نطاقا التي تدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

(ج) **ويحيط البرنامج الإنمائي علما بالتوصية 3، التي مفادها أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يتخذ خطوات للحد من التجزؤ في برامج التكيف مع تغير المناخ لكي يحقق الفوائد المرجوة على نطاق أوسع على نحو أكثر فعالية.** ويود البرنامج الإنمائي أن يوضح أن عرض المساعدة للتكيف مع تغير المناخ يهدف إلى النهوض بالاستراتيجيات والحلول المتعلقة بالتكيف في جميع البلدان والمجتمعات المحلية، بصرف النظر عن مصادر التمويل. ويؤكد أيضا أن تمويل مشاريع التكيف، في إطار آلية اتفاقية المناخ، والتمويل الموجه من خلال الجهات المانحة على صعيد ثنائي، هو تمويل قصير الأجل ومرتبط بتلك المشاريع في المقام الأول. ومع ذلك، طور البرنامج الإنمائي عرض المساعدة للتكيف مع تغير المناخ في السنوات الأخيرة لدعم البرمجة التحويلية عالية الأثر وواسعة النطاق من جانب البلدان والمجتمعات المحلية. ويستفيد البرنامج الإنمائي بصورة متزايدة من المشاريع الرائدة التي أرست قدرات تأسيسية ووضعت قاعدة أدلة لتكرارها وتوسيع نطاقها (من خلال الصندوق الأخضر للمناخ والتمويل بالاقتراض، على سبيل المثال). ويستكشف البرنامج الإنمائي نهج التكيف الإقليمية والبرنامجية، بالتعاون مع مجموعة متنوعة من الشركاء، مع التركيز على النهج المتكاملة. فعلى سبيل المثال، يقوم البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع الشراكة العالمية للمياه والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي) بتصميم برنامج إقليمي في الجنوب الأفريقي يركز على البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ويهدف إلى تعزيز وزيادة استخدام الإدارة المستدامة لموارد المياه والنهج المستمدة من الطبيعة لعكس اتجاه تدهور المناظر الطبيعية وتحسين كفاءة استخدام المياه والإنتاج الزراعي. ويقوم البرنامج الإنمائي أيضا بتصميم برنامج عالمي لتعزيز خدمات الدراسات الهيدرومترولوجية من أجل التنمية القادرة على الصمود وإجراءات التكيف مع تغيّر المناخ في البلدان المعرضة للتأثر بتغير المناخ بالشراكة مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والبرنامج الأوروبي لرصد الأرض ومكتب الأرصاد الجوية بالمملكة المتحدة والصليب الأحمر وبرنامج الدراسات الهيدرومترولوجية في أفريقيا، والمؤسسات الأكاديمية، ومقدمي الخدمات الهيدرومترولوجية من القطاع الخاص.

(د) **ويحيط البرنامج الإنمائي علما بالتوصية 4 التي تشير إلى أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يحسن الأسس التقنية التي يستند إليها في تقديم خدمات التكيف في كل قطاع** (ولا سيما قطاع الزراعة والأمن الغذائي)، **مع إيلاء اهتمام خاص لتعزيز القدرات في مجال الحد من مخاطر الكوارث.** ويقر البرنامج الإنمائي بأوجه التكامل وإمكانية الاستفادة من أوجه التآزر في مجالات التكيف مع تغير المناخ وفي الحد من مخاطر الكوارث. ويقوم البرنامج الإنمائي بتعزيز التعاون والتنسيق في جميع أعماله المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ دعما للهدف المشترك المتمثل في الإدارة المتكاملة للمخاطر والحد من التعرض لها من أجل تحقيق أثر أكبر. ومنذ عدّة سنوات والبرنامج الإنمائي يسعى في عمله في مجال الحد من مخاطر الكوارث إلى تعزيز نهج متكامل مع أنشطة التكيف مع تغير المناخ، من خلال الترويج لتطبيق المعلومات المتعلقة بالمخاطر عبر الأطر الزمنية عند تقييم المخاطر، وتعزيز اتساق أدوات السياسات العامة المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث/التكيف مع تغير المناخ وتشجيع استخدام ترتيبات التنسيق المؤسسي. فعلى سبيل المثال، دعم البرنامج الإنمائي أنشطة الحد من المخاطر في سياق السياسات والتخطيط الطويل الأجل، حيث أسهم منذ عام 2008 في وضع أكثر من 50 خطة للحد من مخاطر الكوارث على الصعيدين الوطني ودون الوطني. ويقوم البرنامج الإنمائي بوضع عرض مشاريع إنمائية يراعي المخاطر يتضمن أداة استراتيجية لإدماج الحد من مخاطر الكوارث/التكيف مع تغير المناخ من أجل تيسير تحسين التنسيق والاتساق في تنفيذ الاعتبارات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث/التكيف مع تغير المناخ في التخطيط الإنمائي والبرمجة والميزنة. ومن الأمثلة على هذا العمل برنامج المعلومات المناخية لأغراض التنمية القادرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ في أفريقيا ومشروع الصندوق الأخضر للمناخ في ملاوي، وتوسيع نطاق نظم الإنذار المبكر واستخدام المعلومات المناخية. وسيواصل البرنامج الإنمائي تعزيز هذا النهج المتكامل عن طريق تعزيز البنى التحتية للمراقبة، وإنشاء نظم للإنذار المبكر، وتنفيذ حسابات الخسائر والأضرار، وبناء المعارف والقدرات التقنية من أجل تكرار عمليات تقييم المخاطر المناخية، والتصدي للكوارث البطيئة الظهور والناجمة عن تغيّر المناخ، وبناء القدرات من أجل التأهب واتخاذ إجراءات مبكرة.

وفيما يتعلق بالحاجة إلى تحسين الأسس التقنية للتكيف في كل قطاع، يوضح البرنامج الإنمائي أن لديه شراكات قوية مع منظمات الأمم المتحدة، بما فيها منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، وغيرها، مما مكن البرنامج الإنمائي من المضي في إجراءات التكيف التعاونية في جميع المجالات الرئيسية. فعلى سبيل المثال، قام البرنامج الإنمائي، في مجال الزراعة والأمن الغذائي، بوضع استراتيجية السلع الغذائية والزراعية، بمشاركة مباشرة من أفرقة متعددة في شبكة السياسات العالمية ومنظمات الأمم المتحدة. ويشير البرنامج الإنمائي كذلك إلى أن دعم التكيف في مجال الزراعة/المنظومات الغذائية يتبع نُهجا حازت تأييدا عالميا موجّهة قطريا تركز على القدرات التكيفية، وإدارة المخاطر المناخية، والتكنولوجيات/الممارسات المتكيفة مع تغير المناخ، وإتاحة الوصول إلى التمويل/الأسواق، والتخطيط الزراعي/المائي الذي يشمل المخاطر المناخية. ويشير البرنامج الإنمائي إلى أن الدعم الذي يقدّمه للتكيف مع تغيّر المناخ في مجال الزراعة والأمن الغذائي منذ عام 2008 وصل إلى 717 مليون دولار في شكل منح و 1,7 بليون دولار في شكل تمويل مشترك لمشاريع في 43 بلدا، من بينها 27 بلدا من أقل البلدان نموا و 7 بلدان من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتشمل الآثار والنتائج الرئيسية ما يلي: استفاد 6,3 ملايين من صغار المزارعين في أكثر من 100 1 مجتمع محلي من الزراعة الأكثر صمودا في وجه التغير المناخي، كما استفاد 771 873 هكتارا من الأراضي الزراعية من إدارة محسنة.

(هـ) **ويرحب البرنامج الإنمائي بالتوصية 5 التي تنص على أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يوسع نطاق الدعم المقدم للتكيف مع تغيّر المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية.** وتبلغ قيمة الدعم الذي يقدّمه البرنامج الإنمائي للتكيف مع تغيّر المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية 329 مليون دولار من المنح، ومبلغ إضافي قدره 141 مليون دولار في مشاريع قيد الإعداد في 18 دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتشمل الآثار والنتائج الرئيسية ما يلي: حماية 800 7 كيلومتر من السواحل؛ واستفادة 500 165 شخص من زيادة فرص الحصول على المعلومات المناخية؛ وزيادة فرص 344 124 شخص في الحصول على مياه الشرب؛ واستفادة 1,3 مليون شخص مباشرة من سبل عيش أكثر صمودا في مواجهة تغيّر المناخ. وقد التزم البرنامج الإنمائي، من خلال عرض مشاريع المساعدة المقدّم للدول الجزرية الصغيرة النامية، بتوسيع نطاق الدعم الذي يقدّمه ليشمل العناصر المضاعفة التي تسرّع التقدم، واستفاد من ميزته النسبية في تعزيز الدعم المقدم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال مجموعة من الإجراءات المتكاملة على مدى السنوات العشر القادمة. وتشمل هذه الإجراءات العمل المناخي وتنمية الاقتصادات الزرقاء وتعزيز التحول الرقمي. وفي إطار ركيزة العمل المناخي، يقدّم البرنامج الإنمائي الدعم لحكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تعزيز التكيف مع المناخ عن طريق إدماج الحد من المخاطر والتخطيط للمخاطر في الآجال القصير والمتوسط والطويل، إلى جانب تعزيز نهج شامل للجزيرة بأكملها ونهج من الحيد إلى الشعاب المرجانية في التخطيط الإنمائي ووضع السياسات. وفي إطار ركيزة التحول الرقمي في عرض مشاريع المساعدة المتكامل المقدّم للدول الجزرية الصغيرة النامية، يقدم البرنامج الإنمائي الدعم التقني لاستخدام التكنولوجيات الجديدة وتوسيع نطاق الوصول إلى البيانات لتعزيز نظم الحد من مخاطر الكوارث. ففي جزر القمر، على سبيل المثال، وهي إحدى الدولتين الأفريقيتين الأقل نموا من الدول النامية الجزرية الصغيرة، ينفذ مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الأخضر للمناخ لتنفيذ تدابير لمساعدة البلد على التكيف مع المخاطر المناخية الشديدة المتزايدة (بما في ذلك الجفاف والفيضانات وتردّي نوعية المياه بسبب الانهيالات الأرضية/التآكل) التي تؤثر على إمدادات مياه الشرب والري في البلد، مما يعود بالنفع على نحو 000 450 شخص.

(و) **ويوافق البرنامج الإنمائي على التوصية 6 التي تشير إلى أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يضع أولويات واضحة لمشاركة القطاع الخاص في برامج التكيف مع تغير المناخ.** وما برح البرنامج الإنمائي يزيد باطراد من مشاركته مع القطاع الخاص في أنشطة التكيف مع تغيّر المناخ وصياغة جهود التكيف من أجل دعم مجموعة من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، بما في ذلك المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة، والجهات الفاعلة/الأعمال التجارية في سلسلة القيمة، واجتذاب الجهات المقدمة للتمويل/رؤوس الأموال، بما في ذلك في مجالات التأمين وغيرها من مجالات التمويل المراعي للمخاطر. ويقوم البرنامج الإنمائي بوضع نهج منظم لإشراك القطاع الخاص في مشاريع التكيف مع تغير المناخ، استنادا إلى إطار جديد يركز على الحد من مخاطر استثمارات القطاع الخاص في مجال التكيف. وعجّل البرنامج الإنمائي تقديم الدعم لتنمية الأسواق وسلسلة القيمة، وتنمية المشاريع لصالح المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وإتاحة الحصول على التمويل، والابتكارات الأوسع نطاقا في مجال التكيف مع تغيّر المناخ من خلال مجموعات أدوات مبتكرة (مثل مجموعة أدوات تحليل سلسلة القيمة وتطوير الأسواق، وإدماج القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ ومراعاة الاعتبارات الجنسانية) واستراتيجيات. وعلاوة على ذلك، يجري تنفيذ مبادرة رئيسية لإنشاء مرفق للتأمين والمخاطر ضمن مركز القطاع المالي لأهداف التنمية المستدامة وهو يستند إلى اتفاق ثلاثي مع الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية ومنتدى

تطوير التأمين. وسيكون المرفق مركزا جامعا لمكاتب البرنامج الإنمائي القطرية والبلدان المستفيدة من البرامج والشركاء، بشأن جميع المسائل المتصلة بالتأمين وتمويل المخاطر.

(ز) **ويحيط البرنامج الإنمائي علما بالتوصية 7 التي تشير إلى أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يعزز عنصر المساواة بين الجنسين في سياسته والدعم المتعلّق ببناء القدرات في مجال البرمجة المتصلة بالتكيف مع تغيّر المناخ.** وفي هذا الصدد، يبرز البرنامج الإنمائي التقدم القوي والنتائج المتينة في المضي قدما بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مجال البرمجة المتصلة بالتكيف مع تغيّر المناخ. وعلى النحو الذي أُشير إليه في التقييم، يتواءم تركيز البرنامج الإنمائي على المساواة بين الجنسين (في الاستثمارات التي لها هدف للتكيف مع تغيّر المناخ) مع متوسط منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إن لم يكن أفضل منه. وفي الوقت الراهن، فإن مراعاة الاعتبارات الجنسانية هدف هام أو رئيسي في 67 في المائة من نفقات مشاريع البرنامج الإنمائي التي حُدّد أن لها هدفا للتكيف. وفي إطار حافظة مشاريع البرنامج الإنمائي الخاصة بالتكيف، فإن 84 في المائة من المشاريع تُعمّم المنظور الجنساني والنهوض بالمساواة بين الجنسين مباشرة. وإضافة إلى ذلك، تطبق حافظة المشاريع الحالية الممولة من الصناديق الرأسية البيئية التحليل الجنساني ومتطلبات خطة العمل في الحافظة بأكملها لضمان إدراج الاعتبارات الجنسانية خلال مراحل تصميم المشاريع وتطويرها. وعلى الصعيد العالمي، عمل البرنامج الإنمائي على كفالة إدماج الاعتبارات الجنسانية في الآليات الرئيسية لتمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ، بما في ذلك إنشاء الصندوق الأخضر للمناخ ووضع سياسته وخطة عمله الأوليين واللاحقتين في مجال المسائل الجنسانية. ويواصل البرنامج الإنمائي أداء دور قيادي في الشراكات العالمية الرئيسية، بما في ذلك الشراكة الجنسانية لمرفق البيئة العالمية، وتحالف عمل منتدى جيل المساواة التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن العمل النسائي من أجل العدل المناخي. وقد أسهمت النتائج على مستوى المشاريع في تحقيق المساواة بين الجنسين، بما في ذلك دعم الفرص الاقتصادية للمرأة في سبل عيش قادرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ، وذلك من خلال استهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تقودها النساء والتعاونيات النسائية على سبيل المثال، ودعم المزارعات من خلال الزراعة المراعية للمناخ؛ وتعزيز عملية صنع القرار والقيادة النسائية في مجال الحوكمة القادرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ، ولا سيما على الصعيد المحلي؛ ودعم السياسات المراعية للاعتبارات الجنسانية. وتتضمّن الأمثلة على هذا العمل: منشور From Words to Action: Projects with Innovative Solutions to Promote Nature Conservation، وبرنامج العمل المناخي والمساواة بين الجنسين (كوستاريكا)؛ ومشروع تعزيز قدرات المجتمعات المحلية الساحلية على التكيف، ولا سيما النساء، لمواجهة الملوحة الناجمة عن تغير المناخ (بنغلاديش)؛ ومشروع DIPECHO II التأهب للكوارث التابع لمكتب الإنساني للجماعة الأوروبية (أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، ومشروع EnGenDER للتمكين من استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث والقدرة على الصمود بيئيًّا وفي مواجهة تغير المناخ بمراعاة الاعتبارات الجنسانية (في منطقة البحر الكاريبي).

(ح) **ويحيط البرنامج الإنمائي علما بالتوصية 8 التي تحدد أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي، من أجل تحسين التنسيق بين حافظة المشاريع البيئية المتزايدة التعقيد، بما في ذلك المشاريع المتعلّقة بتغير المناخ، أن يتخذ خطوات لتحسين نظام إدارة المعلومات وتجنب تشغيل نظم معلومات منفصلة/موازية لحافظات برامج محددة.** ويشير البرنامج الإنمائي إلى أن نظام إدارة معلومات المشاريع (PIMS+) مصمم خصيصا لرصد خدمات الرقابة التي تتطلبها الصناديق الرأسية. وفي حين أن نظام إدارة معلومات المشاريع

(PIMS+) مرتبط بالفعل بنظام أطلس، سيتخذ البرنامج الإنمائي خطوات إضافية لإدماج نظام إدارة معلومات المشاريع في النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد القائم على الحوسبة السحابية لكي يضمن فعالية وكفاءة الرصد والإبلاغ على مستوى المشاريع والحافظات مع الحفاظ على وظائفه الأساسية.

خامسا - الدعم الذي سيقدمه البرنامج الإنمائي للتكيف مع تغير المناخ في المستقبل

18 - **تتركز استراتيجية التكيف مع تغير المناخ التي وضعها البرنامج الإنمائي على تصميم وتطوير الجيل التالي من مقترحات التكيف مع تغير المناخ التي تقوم على ما يلي:** (أ) تقديم حلول مبتكرة ومتكاملة للتكيف مع تغير المناخ بما يحقق نتائج طويلة الأمد وتحولية؛ (ب) والاستفادة من الشراكات القائمة وإقامة شراكات جديدة مع القطاع الخاص ومصارف التنمية الوطنية والمؤسسات المالية ومصارف التنمية المتعددة الجنسيات، وغيرها من كيانات الأمم المتحدة؛ (ج) واستكشاف الخيارات المتعلقة بالنهج البرنامجية.

19 - **وسيكون تركيز مشاريع التكيف التي ستنفّذ في السنوات القليلة القادمة متنوع جغرافيا ومواضيعيا** في المجالات التالية: المعلومات المناخية ونظم الإنذار المبكر، وإدارة الموارد المائية والسواحل، وإدارة الفيضانات، والممارسات المحسّنة لضمان قدرة الزراعة على الصمود في وجه تغيّر المناخ، وتعميم ممارسات التكيف في الأطر والاستراتيجيات الوطنية. وسيركز عمل البرنامج الإنمائي في مجال التكيف مع تغيّر المناخ أيضا على الحلول المتكاملة ومجالات الترابط للنهوض بالعمل الإنمائي من خلال العمل المناخي. وسيتضمن عرضا متماسكا ومتكاملا يشمل الحد من مخاطر الكوارث والتكيف؛ وحلول شاملة لعدة قطاعات في مجال التخفيف والتكيف؛ ونُهج شاملة على مستوى النظام لتصبح نظم الزراعة والأغذية نظما مستدامة وقادرة على الصمود؛ والإدارة المتكاملة لموارد المياه.

20 - **ويقوم البرنامج الإنمائي بتوسيع نطاق تركيزه ومجالات الدعم لتشمل المواضيع الناشئة الجديدة في مجال التكيف فيما يتعلّق بالصحة، والقدرة على الصمود في المناطق الحضرية، والتأمين، والأمن المناخي.** وفي إطار القدرة على الصمود في المناطق الحضرية، يتّبع البرنامج الإنمائي نهجا متكاملا للحد من المخاطر المناخية في المدن من خلال تعزيز التنمية الخفيضة الكربون والتنمية القادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ، وبناء البيئة التمكينية للتخطيط الحضري والسياسات الحضرية المراعية للمخاطر المناخية، ودفع الاستثمارات نحو التكيف مع تغير المناخ في المدن، وتسريع العمل المتصل بالقدرة على الصمود في المناطق الحضرية وتوسيع نطاقه بطرق لا تترك أحدا خلف الركب. ويعمل البرنامج الإنمائي مع المدن الساحلية في أفريقيا لمساعدة بعض المناطق الحضرية الأسرع نموا في العالم على التصدي لمخاطر ارتفاع مستوى سطح البحر والفيضانات والجفاف المستمر عن طريق بناء بنى تحتية وسبل عيش واقتصادات محلية قادرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ. وفي الآونة الأخيرة، اتسع نطاق الدعم الذي يقدّمه البرنامج الإنمائي في مجال التكيف مع تغيّر المناخ في الدول المتضررة من النزاعات والدول الهشة، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي والصومال والسودان، مع بذل جهود محددة الأهداف تتصدى لقضايا الأمن المناخي. ويدعم البرنامج الإنمائي أيضا النهج التي تراعي المناخ في مجالي الأمن الغذائي والمائي والنظم الإيكولوجية، حيث أن هذه النُهج كثيرا ما تكون مولدة للتوترات داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها.

21 - **ويجب أن تشمل النُهج التحويلية تقديم الدعم للبيئات التمكينية (السياسات واللوائح والأسواق)، والحوكمة، وتقديم الدعم لمعالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية، وضمان الاستجابة للاعتبارات الجنسانية والإدماج.** وبالنظر إلى أن تمويل مشاريع التكيف مع تغيّر المناخ تمويل مخصص للتصدي لمخاطر المناخ

وآثاره فقط، فإن الاستفادة من التمويل العام والخاص أمر بالغ الأهمية لتجاوز الحواجز الهيكلية التي تفاقم أوجه الضعف إزاء تغير المناخ. وقد ضافر أخصائيو البرنامج الإنمائي في المجالات المواضيعية والمالية والسياسات جهودهم من أجل تصميم حلول تكيف جديدة ومبتكرة ومراعية للاعتبارات الجنسانية وشاملة وقادرة على تحويل النماذج، مصممة خصيصا لتلبية احتياجات البلدان. ونجم عن ذلك اقتراحات NextGen التي تنطوي على عناصر تمويل مختلط وإمكانية الوصول إلى الأسواق والتمويل، وإقامة الشراكات الخاصة والعامة، والاستدامة المالية والقابلية للاستمرار. ويمكن لهذه الجهود أن تعزز خبرة البرنامج الإنمائي والمساعدة التي يقدّمها من أجل النهوض بأطر التمويل الوطنية المتكاملة.

22 - **ويقوم البرنامج الإنمائي بتوسيع نطاق مشاركته مع طائفة واسعة من الشركاء الذين يتابعون مبادرات التكيف أو الذين لديهم اهتمامات شديدة بالمشاركة.** ويجري حاليا العمل على إبرام اتفاقات استراتيجية وتُجرى مناقشات هادفة مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، ومصارف التنمية الوطنية، وكيانات القطاع الخاص، ومنظمات الأمم المتحدة، والأوساط الأكاديمية، بهدف المضي قدما في إقامة شراكات في مجال البرمجة في الصندوق الأخضر للمناخ. وستُدمج هذه الشراكات بوصفها عناصر حاسمة في اقتراحات التكيف، وذلك لسد الثغرات فيما يتعلّق بجانب التمويل بشروط ميسرة والجانب التجاري للهيكل الرأسمالي لمشاريع التكيف مع تغير المناخ وتوفير الدعم التقني اللازم والروابط بالأسواق لكي تتمتّع المشاريع بأثر مستدام. وستسعى المبادرات المشتركة مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على وجه التحديد إلى تحقيق أقصى قدر من الميزة النسبية للمؤسسات المتعددة الأطراف لاستكشاف فرص التمويل المختلط واستخدام الأدوات المالية التكميلية. وسيركز البرنامج الإنمائي، بالاشتراك مع مصارف التنمية الوطنية، على المساعدة التقنية وبناء القدرات لإطلاق مصادر رأس مال جديدة ولتكميل مصادر رأس مال القائمة الموجهة إلى المستفيدين من المشاريع من أجل دعم استدامة حلول التكيف التي تشمل نماذج الأعمال التجارية والتكنولوجيات وترتيبات التمويل التي يشارك فيها القطاع الخاص. وستنطوي شراكات البرنامج الإنمائي مع كيانات القطاع الخاص، ومن بينها الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة ومقدمي رؤوس الأموال والمستثمرين والشركات والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، على مبادرات (باستخدام أدوات السياسات والأدوات المالية) تستهدف الحد من مخاطر المشاركة والاستثمار في التدخلات المتعلقة بإدارة المخاطر المناخية.

23 - **ويعمل البرنامج الإنمائي على الصعيد المحلي من أجل إقامة شراكات نشطة مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بهدف إنشاء نظام لتشجيع وتعزيز مشاريع التكيف القائمة على القيادة المحلية،** وإيجاد حلول مبتكرة لتعزيز قدرة المجتمع المحلي على الصمود في وجه تغيّر المناخ مع ضمان القبول الثقافي لهذه المشاريع وحصولها على الدعم المحلي. وتوجد شراكات واتفاقات استراتيجية مع كيانات الأمم المتحدة، بما فيها منظمة الأغذية والزراعة واليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وجهات أخرى، وتُناقش فرص البرمجة المشتركة بصورة نشطة. ويعمل البرنامج الإنمائي عن كثب مع مختلف الشركاء (بما في ذلك الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومؤسسة روكفلر، وموئل الأمم المتحدة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وغيرها من كيانات الأمم المتحدة) بشأن المبادرات العالمية، ومنها شراكات الإجراءات المبكرة القائمة على الوعي بالمخاطر ومسار اللجنة العالمية المعنية بالتكيف.

24 - **ويتجه البرنامج الإنمائي إلى تصميم برامج متعددة الأقطار للبلدان التي تتشابه فيها المخاطر المناخية واحتياجات التكيف.** وتندرج المجالات المحتملة في المقام الأول في نظم المعلومات المناخية والإنذار المبكر، والزراعة/المياه/الأمن الغذائي القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، والقدرة على

الصمود في المناطق الحضرية. وسيتيح هذا النهج البرنامجي للبرنامج الإنمائي مساعدة البلدان على تخطي الحواجز المنهجية التي تحول دون اتخاذ إجراءات التكيف لزيادة الأثر حتى خارج السياق الوطني. ومن الأمثلة على ذلك برنامج منظومات الأغذية والزراعة للصمود في وجه تغير المناخ (الذي يستند إلى استراتيجية البرنامج الإنمائي لنظم السلع الغذائية والزراعية)، وبرنامج القدرة على الصمود في المناطق الحضرية، والقدرة على الصمود في إنتاج المياه والزراعة والأغذية في برنامج الجنوب الأفريقي.

25 - **وسيواصل البرنامج الإنمائي الاستفادة من مساهمته في النهوض بالحوار العالمي والالتزامات بالتكيف، والعمل بوصفه الجهة المنظمة للاجتماعات والقائد الفكري في المبادرات والمنابر العالمية الرئيسية.** وقد ساهم البرنامج الإنمائي، بوصفه الرائد المؤسسي لمسار التكيف والقدرة على الصمود في قمة العمل المناخي لعام 2019، في تعزيز الالتزام ودعم المبادرات الرئيسية، بما في ذلك مبادرة التكيف في أفريقيا، وشراكة الإجراءات المبكرة القائمة على الوعي بالمخاطر، والتحالف من أجل بنية تحتية قادرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ. وبوجود مدير البرنامج الإنمائي من بين مفوضي اللجنة العالمية المعنية بالتكيف، كان البرنامج الإنمائي شريكا فاعلا فيها حيث دفع قدما بالعمل في مسارات رئيسية مثل إيلاء الجهات المحلية زمام إجراءات التكيّف مع تغير المناخ والوقاية من الكوارث. وسيواصل البرنامج الإنمائي العمل عن كثب مع ائتلاف القدرة على الصمود والتكيف والشراكات التي تشكّلت في قمة العمل المناخي لعام 2019، بما في ذلك مع اللجنة العالمية المعنية بالتكيف. وسيدعم البرنامج الإنمائي مؤتمر القمة للتكيف مع تغير المناخ الذي سيُعقد في كانون الثاني/يناير 2021 من خلال المساهمة بشكل كبير في مفهوم التأطير ودعم تحديد الأبطال الرئيسيين/المرشحين الأوائل. والبرنامج الإنمائي شريك رئيسي في مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2021 ويهدف إلى تعزيز العمل بشأن قضايا الأمن الغذائي والمائي من خلال منصات من قبيل مؤتمر المياه المزمع عقده في عام 2023.

26 - وتستجيب جهود التكيف مع تغيّر المناخ التي يبذلها البرنامج الإنمائي لجائحة كوفيد-19، وترتكز على عرض البرنامج الإنمائي للمساعدة في التصدي لمرض فيروس كورونا، ما بعد التعافي: المضي قدما نحو 2030، وعلى دور البرنامج الإنمائي التقني القيادي في منظومة الأمم المتحدة لدعم البلدان في وضع تقييمات للأثر الاجتماعي والاقتصادي وخطط للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية. وسيسهم عرض البرنامج الإنمائي لتقديم المساعدة للتكيف مع تغير المناخ في الانتعاش القادر على الصمود في وجه تغيّر المناخ من خلال إدماج المخاطر والآثار الصحية في استراتيجيات وسياسات التكيف، وتعزيز نظم الرعاية الصحية، بسبل منها تحسين البيانات والمعلومات المناخية، وتحسين مراقبة الأمراض الناجمة عن تغير المناخ، وإدماج التكيف بنظم الحماية الاجتماعية، والاستثمار في الزراعة، والأمن الغذائي والمائي، وتعزيز وتنويع سبل العيش، وتعزيز فرص العمل من خلال التكيف القائم على النظم الإيكولوجية والحلول المستمدة من الطبيعة. ويعمل البرنامج الإنمائي على توسيع نطاق المبادرات والاستثمارات الإقليمية والقطرية القائمة في مجال التكيف بوصفها ركيزة هامة للانتعاش المراعي للبيئة والقادر على الصمود ولإعادة البناء بشكل أفضل، ولا سيما بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً ومنطقة أفريقيا.

المرفق

توصيات التقييم الرئيسية ورد إدارة البرنامج الإنمائي

التوصية 1 يحتاج البرنامج الإنمائي إلى التعجيل بتوجيه اهتمامه نحو تعميم مراعاة المخاطر المناخية في كامل حافظة مشاريعه الإنمائية. وسيتطلب ذلك تطبيق سياسة الضمانات الاجتماعية والبيئية التي وضعها البرنامج الإنمائي بصرامة أكبر، في صياغة المشاريع ورصدها، وفي التوجيه والمشورة المصممين خصيصا، بشأن كيفية تقييم مخاطر تغير المناخ وتقلبه في مختلف القطاعات والتخفيف من حدّتها، مع التركيز على القطاعات المعرضة لتغير المناخ. وعندئذ سيكون من المناسب إجراء عمليات فحص عشوائية دورية لتطبيق سياسات فحص المخاطر المناخية. ويستلزم ذلك أيضا زيادة الوضوح في برامج البرنامج الإنمائي، استنادا إلى الأدلة العلمية، بشأن حجم المخاطر المتوسطة والطويلة الأجل التي يمثلها تغير المناخ، والإجراءات اللازمة للتصدي لها. وفي حين ستحدّد نتائج جهود التخفيف من آثار تغير المناخ ملامح هذه المخاطر وعواقبها، فإن المطلوب الآن توسيع نطاق الجهود المبذولة للتكيّف حتى في إطار أكثر سيناريوهات التخفيف من حدّة المخاطر المناخية تفاؤلاً.
رد الإدارة: يقبل البرنامج الإنمائي التوصية التي تقر بأهمية تطبيق عملية فحص المخاطر المناخية لتقييم التعرض لمخاطر تغيّر المناخ وتصميم استراتيجيات للتخفيف من حدة هذه المخاطر. ويبذل البرنامج الإنمائي بالفعل جهودا كبيرة للكشف عن هذه المخاطر. وبوجه خاص، يطبّق البرنامج الإنمائي من ضمن عرضه لتقديم المساعدة للتكيف مع تغير المناخ تحليلا دقيقا للمخاطر والتدخلات المناخية، مسترشدا بالبيانات العلمية والتحليلات والتقييمات التفصيلية للمخاطر المناخية وقابلية التأثر. ويشير البرنامج الإنمائي إلى أن توافر البيانات والنمذجة المناخية لا يزالان في طور النشوء في العديد من البلدان، ويسعى البرنامج الإنمائي جاهدا إلى دعم البلدان التي لديها خيارات "لا يُندم عليها" على الأقل، ولديها في أفضل الأحوال تصاميم "مراعية للمخاطر"، إلى جانب القدرة على الإدارة التكيفية، مع تطور المخاطر المناخية. والتقييم المناخي وفحص المخاطر المناخية هما جزء أساسي من المعايير الاجتماعية والبيئية المحدثة ومن إجراءات الفحص التي يستخدمها وذلك منذ 1 كانون الثاني/يناير 2021. وكلاهما يهدف إلى الكشف المبكر عن المخاطر والآثار المتصلة بالمناخ وإيجاد تدابير مناسبة للتخفيف من آثار تغيّر المناخ إذا تعذر تجنبه. وقد تم توسيع نطاق المعيار 2 (تغير المناخ ومخاطر الكوارث) للسماح بتحقيق تكامل أفضل بين مخاطر الكوارث، ولتضمينه الأحكام اللازمة لمواجهة الآثار الناجمة عن تغير المناخ. ويقوم البرنامج الإنمائي بتكوين مجموعة من الخبراء في المراكز الإقليمية لتقديم المشورة فيما يتعلّق بالمعيار 2 من المعايير الاجتماعية والبيئية وبتوفير التدريب وبناء القدرات بشأن مواضيع متصلة بالمناخ لموظفي البرنامج الإنمائي وشركائه المنفذين.

الإجراء الرئيسي أو الإجراءات الرئيسية	تاريخ الإنجاز	الوحدة أو الوحدات المسؤولة	التتبع	
			التعليقات	حالة التنفيذ (بدأ أو أنجز أو لا تاريخ استحقاق)
1-1 إدراج إرشادات إضافية بشأن التقييم المناخي وفحص المخاطر المناخية في مجموعة أدوات المعايير الاجتماعية والبيئية المحدثة.	الرُّبع الرابع لسنة 2020	مكتب السياسات ودعم البرامج		أُنجز.
1-2 إنشاء مجموعة من الخبراء بشأن المعيار 2 (تغير المناخ ومخاطر الكوارث) في المراكز الإقليمية لتقديم المشورة للمكاتب القطرية أثناء إعداد المشاريع وتنفيذها.	الرُّبع الأول لسنة 2021	مكتب السياسات ودعم البرامج		
التوصية 2 ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يُنشئ نظاما لتتبع جميع الاستثمارات التي لها أهداف هامة في مجال تغير المناخ، وضمان تزويدها بالدعم التقني الملائم والرقابة وتسليط الضوء عليها بوصفها جزء من حافظة مشاريع البرنامج الإنمائي الخاصة بالتكيف وأساسا لتعزيز التعاون الداخلي.				
وينبغي أن يكون الهدف هو ضمان دعم جميع المشاريع التي لها أهداف تكيف هامة من أجل تضمينها أفضل الطرق المتاحة لإدماج علم المناخ في تصميم المشاريع وتنفيذها، والاعتراف بها كجزء من حافظة تشمل نسبة كبيرة من أعمال البرنامج الإنمائي. ومن شأن ذلك أيضا أن يدعم تحسين التنسيق بين برمجة الصناديق الرأسية وتدفقات التمويل الأخرى، فضلا عن مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين التنسيق بين الموظفين المعنيين بالحد من مخاطر المناخ والكوارث في جميع مكاتب السياسات والأزمات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.				
رد الإدارة: يقبل البرنامج الإنمائي التوصية، مشيرا إلى أنه استثمر في تعزيز القدرة على تحليل استثماراته من أجل تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، من خلال منصة ربط النتائج وإدخال مجموعة من مؤشّرات تقدّم المشاريع. وأنجز البرنامج الإنمائي مسحا للمشاريع الجارية في حافظة مشاريع التكيف، وأدمج في لوحة التتبع الخاصة بتحليل مشاريع الحافظة أداة رصد داخلية للاستفادة من الدروس وإدارة المعارف على المستوى التنظيمي. وسيستخدم البرنامج الإنمائي مؤشر المشاريع أو نظم التتبع المتينة الأخرى في تحديد المشاريع ذات الأهداف الهامة المتعلقة بتغير المناخ. وسيكفل ذلك دعم ورصد تصميم المشاريع وتنفيذها على نحو فعال، على نطاق المنظمة بأسرها. وسيمكن البرنامج الإنمائي من تحليل مدى إدماج أهداف تغير المناخ في جميع برامجه ومشاريعه.				
2-1 استحداث آلية لتتبع المشاريع الجارية والمشاريع قيد التنفيذ التي لها أهداف هامة في مجال تغير المناخ، للتمكين من توفير الدعم التقني المنسق والرقابة على نطاق المنظمة	الرُّبع الثاني لسنة 2022	مكتب السياسات ودعم البرامج ومكتب الخدمات الإدارية		

التوصية 3 ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يتخذ خطوات للحد من التجزؤ في برامج التكيف مع تغير المناخ لكي يحقق الفوائد المرجوة على نطاق أوسع على نحو أكثر فعالية.

ومن أجل معالجة التجزؤ وتعزيز تحقيق الفوائد المرجوة على نطاق أوسع، ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يبحث عن فرص لإنشاء برامج أكبر تجمع بين تمويل التنمية والتكيف، والعمل بالتضافر مع شركاء متعددين. وبصرف النظر عن حجم التمويل الذي يحققه البرنامج الإنمائي، ينبغي له أن يزيد من الاهتمام بقابلية التوسع عند اختيار المشاريع وتصميمها وأن يكون أكثر وضوحا في عرض سبل تحقيق الفوائد خارج حدود المشاريع التجريبية. وينبغي أن يسعى البرنامج الإنمائي أيضا إلى الاستفادة من نجاح نموذج المياه الدولية لمرفق البيئة العالمية، وإنشاء المزيد من المشاريع المتعددة المراحل التي تعمل في المناطق والمواقع الجغرافية نفسها، ولا سيما في الحالات التي لا يتوقع أن تتضح فيها الفوائد إلا في الأطر الزمنية الأطول.

رد الإدارة:

يقبل البرنامج الإنمائي التوصية، مشيرا إلى أن هذا التحول جار بالفعل. وقد تم توحيد حافظة مشاريع البرنامج الإنمائي الخاصة بالتكيف في إطار العرض الخاص بالتكيف مع تغير المناخ. ويعكس العرض التعريف المقبول عالميا وتطبيق استراتيجيات وحلول التكيف عبر المجالات الرئيسية، بما في ذلك الزراعة/الأغذية، وإدارة الموارد المائية، وقدرة السواحل على الصمود في وجه تغيّر المناخ والتكيف القائم على النظم الإيكولوجية، والمعلومات المناخية/الإنذار المبكر. وتشمل المجالات الناشئة القدرة على الصمود في المناطق الحضرية، والبنية التحتية القادرة على الصمود، والصحة، والأمن المناخي. وعلاوة على ذلك، فإن خبرة البرنامج الإنمائي في مجال التكيف متينة، ولا يقتصر سجله على النجاح في البرمجة (الموارد المجمعة، بما في ذلك التمويل المشترك، الذي تبلغ قيمته حوالي 4 بلايين دولار تم حشدها لدعم أكثر من 90 بلدا) بل على السمعة الطيبة بوصفه رائدا فكريا على الساحة العالمية.

وتمويل مشاريع التكيف، في إطار آلية اتفاقية المناخ وكذلك التمويل الموجه من خلال الجهات المانحة على صعيد ثنائي هو تمويل مرتبط بتلك المشاريع في المقام الأول. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، ومع قرب بلوغ برامج تمويل أنشطة التكيف مع تغيّر المناخ وما يتصل بها من ولايات الحجم المتوخى، تطور عرض المساعدة للتكيف مع تغير المناخ الذي يقدّمه البرنامج الإنمائي لدعم البرمجة التحويلية العالية الأثر والواسعة النطاق التي تنفّذها البلدان والمجتمعات المحلية. ومنذ عام 2015، تعمّق نطاق حافظة مشاريع التكيف، وتوسّع نطاقها/ازداد تكرارها، وتحول النموذج، وتعمّق التحويل. ويستفيد البرنامج الإنمائي بصورة متزايدة من المشاريع الرائدة التي أرست قدرات تأسيسية ووضعت قاعدة أدلة لتكرارها وتوسيع نطاقها (من خلال الصندوق الأخضر للمناخ والتمويل بالاقتراض).

وللبرنامج الإنمائي شراكات على نطاق منظومة الأمم المتحدة ومع مصارف إنمائية متعددة الأطراف، وهو يعمل معها على المضي قدما في العمل بشأن التكيف مع تغيّر المناخ، ويتجلى ذلك في البرمجة المشتركة مع بنك التنمية الأفريقي ومصرف الاستثمار الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي، من بين جهات أخرى. وعلاوة على ذلك، يستكشف البرنامج الإنمائي النهج الإقليمية والبرنامجية للتكيف، بالتعاون مع مجموعة متنوعة من الشركاء، مع التركيز بقوة على النُهج المتكاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال إجراءات التكيف.

3-1 وضع نُهج إقليمية وبرنامجية للحلول المتكاملة بشأن التكيف	الرُبع الرابع لسنة 2022	مكتب السياسات ودعم البرامج		
3-2 توحيد عروض المساعدة في مجال التكيف مع تغيّر المناخ في المجالات الرئيسية ونشرها (الزراعة والغذاء والمياه، والنظم الإيكولوجية)	الرُبع الرابع لسنة 2021	مكتب السياسات ودعم البرامج		

التوصية 4 ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يحسّن الأسس التقنية التي يستند إليها في تقديم خدمات التكيف في كل قطاع، مع إيلاء اهتمام خاص لتعزيز القدرات في مجال الحد من مخاطر الكوارث.

ونظرا لأهمية الحد من مخاطر الكوارث فى جهود التكيف، ينبغى اتخاذ خطوات لتعزيز قدرات البرنامج الإنمائى فى هذا المجال، بالاستفادة من زيادة تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية في مجال الحد من مخاطر الكوارث المرتبط بالتكيف مع تغير المناخ.

وقد أُدمجت الحاجة إلى بذل جهود متضافرة للتصدي لتغير المناخ وما يرتبط به من مخاطر مناخية شديدة في برامج البرنامج الإنمائى المتعلقة بإدارة شؤون المياه وفي الجهود العالمية التي يبذلها البرنامج الإنمائي لحماية التنوع البيولوجي، ومنع إزالة الغابات، وتعزيز أهداف التكيف مع تغير المناخ. وفيما يتعلق بالزراعة والأمن الغذائي، فإن وجود مجموعة واضحة من الأهداف والمبادئ التوجيهية البرنامجية من شأنه أن يساعد البرنامج الإنمائي على تحقيق مزيد من الاتساق الاستراتيجي فيه كمنظمة وفي مكاتبه الإقليمية والقطرية، نظرا لمزاياه النسبية. وتشمل الفرص زيادة التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الزراعية غير التابعة للأمم المتحدة لمساعدة الحكومات على تصميم حلول للتكيف مع تغير المناخ وتيسير التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين لإيجاد ابتكارات مُحدثة لتغيير جذري في مجال التكيّف.

وينبغي أن يسعى البرنامج الإنمائي إلى زيادة دقة تقنيات التقييم التي يعتمدها في كل مشاريع حافظة التكيف، باستخدام الدروس المستفادة في تطبيق تقنيات تقييم الأثر في المشاريع التي شُرع فيها مؤخرا بين البرنامج الإنمائي والصندوق الأخضر للمناخ. وينبغي أن يسعى البرنامج الإنمائي إلى منهجة أنشطته مع المؤسسات الأكاديمية على الصعيدين العالمي والإقليمي بغية تعزيز الأسس العلمية عند النظر في المخاطر المناخية في مراحل تصميم وتنفيذ وتقييم مشاريع البرنامج الإنمائي وعند تقديم آرائه بشأن سبل تحسينها.

رد الإدارة:

يقبل البرنامج الإنمائي التوصية جزئيا ويقرّ بأوجه التكامل وإمكانية الاستفادة من أوجه التآزر فى مجالات التكيف مع تغير المناخ وفى الحد من مخاطر الكوارث. وتُبذل حالياً جهود مشتركة متسقة لضمان التكامل بين أنشطة البرنامج الإنمائى فى مجال الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ من أجل دعم الهدف المشترك المتمثّل فى الإدارة المتكاملة للمخاطر والحد من التعرض لها بغية تحقيق أثر أكبر. وستستفيد هذه الجهود من الجهود المشتركة القائمة بشأن تطبيق المعلومات المتعلقة بالمخاطر عبر الأطر الزمنية عند تقييم المخاطر، وحساب الخسائر والأضرار، والإجراءات المبكرة والإنذار المبكر، وتعزيز اتساق أدوات السياسات العامة المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث/التكيف مع تغير المناخ وتشجيع استخدام ترتيبات التنسيق المؤسسي. ومن شأن العمل الناشئ في المشاريع الإنمائية المراعية للمخاطر، التي تتضمن أداة استراتيجية لإدماج الحد من مخاطر الكوارث/التكيف مع تغير المناخ، أن ييسر تحسين التنسيق والاتساق في تنفيذ الاعتبارات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث/التكيف مع تغير المناخ في التخطيط الإنمائي والبرمجة والميزنة. وسيضع البرنامج الإنمائى عرضا لمشاريع تدعم تحقيق انتعاش قادر على الصمود فى وجه تغيّر المناخ ضمن حافظة مشاريع الحد من مخاطر الكوارث يدمج الاعتبارات المتعلقة بتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه في إطار الدعم الذي تقدّمه المكاتب القطرية لجهود الحكومات المتضررة لإعادة البناء على نحو أفضل وأذكى وأكثر مراعاة للبيئة.

وفيما يتعلق بالتوصية بأن يضع البرنامج الإنمائي أهدافا ومبادئ توجيهية واضحة المعالم في مجال الزراعة والأمن الغذائي، يرى البرنامج الإنمائي أن برامجه للتكيف مع تغير المناخ فى مجالى الزراعة والأمن الغذائى تتبع نُهجا حازت تأييدا عالميا موجّهة قطريا تركز على القدرات التكيفية، وإدارة المخاطر المناخية، والتكنولوجيات/الممارسات المتكيفة مع تغير المناخ، وإتاحة الوصول إلى التمويل/الأسواق، والتخطيط الذي يشمل المخاطر المناخية. ويستهدف نهج البرنامج الإنمائي إزاء الزراعة/الأمن الغذائي صراحة الفئات الأضعف من صغار المنتجين الزراعيين ومزارعي الكفاف والرعاة والصيادين. وهو يتطلب منظومة غذائية ونهجا من المزرعة إلى المائدة للمساعدة في تحقيق الأمن الغذائى والتغذوي في مواجهة تغير المناخ والحد من مخاطر الخسائر في جميع مراحل المنظومات الغذائية المعقدة. ويدعم البرنامج الإنمائي العمل الشامل لعدة قطاعات (خارج نطاق عمل وزارات الزراعة والجهات الفاعلة القطاعية) ونهج الحكومة بأسرها أفقيا ورأسيا (رابطا ما بين الجهات الفاعلة الدولية والجهات الفاعلة الوطنية والمحلية). وقد أقام البرنامج الإنمائي شراكات قوية مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأغذية العالمي وجهات أخرى من أجل النهوض بعمل تعاوني في مجال التكيف مع تغير المناخ.

وسيواصل البرنامج الإنمائى توسيع نطاق جهود تقييم الأثر التي بدأها في إطار حافظة مشاريع الصندوق الأخضر للمناخ، بما في ذلك بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية، مع تسليط الضوء على الجهود التي بذلت مؤخرا للتعاون مع جامعة كولومبيا وجامعة تافتس وجامعة كانتابريا ومؤسسات أكاديمية أخرى.

4-1 صياغة عرض تعافٍ يتّسم بالقدرة على الصمود ضمن إطار للحد من مخاطر الكوارث يدمج الاعتبارات المراعية للبيئة والاعتبارات التكيفية، ويرتبط بعروض المساعدة التي يقدّمها البرنامج الإنمائي للتكيف مع تغير المناخ.	الرُبع الثاني لسنة 2021	مكتب الأزمات/مكتب السياسات ودعم البرامج		بدأ التنفيذ في تشرين الثاني/نوفمبر 2020
4-2 وضع توجيهات متصلة بالبرمجة المشتركة وتوجيهات معيارية للمشاريع المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث/التكيف مع تغير المناخ	الرُبع الثاني لسنة 2022	مكتب السياسات ودعم البرامج/مكتب الأزمات		
4-3 تصميم استثمارات برنامجية في مجال الزراعة والأمن الغذائي بالتعاون مع شركاء آخرين، من بينهم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	الرُبع الثاني لسنة 2022	مكتب السياسات ودعم البرامج		

التوصية 5 ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يوسع نطاق الدعم المقدم للتكيف مع تغيّر المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

واعترافاً بأوجه الضعف المحددة والتكاليف المرتفعة للعمل في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يعطي الأولوية لدعمه للتكيف مع تغير المناخ لهذه البلدان. وينبغي أن يشمل ذلك إعطاء الأولوية للدول الجزرية الصغيرة النامية عند تخصيص آليات التمويل المرنة القائمة؛ وتعديل سياسة تخصيص الموارد لإتاحة زيادة تخصيص الموارد الأساسية للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ومراجعة السياسة التي تحكم تمويل الوجود المادي المتمايز للحد من التوقعات بشأن مساهمات المكاتب المحلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وهذه تدابير مهمة اعترافا بمواطن الضعف القائمة وتحسبا لازدياد مواطن الضعف، بالنظر إلى المخاطر التي يشكلها الاحترار العالمي.

وستكون الإجراءات المتخذة في هذا المجال متسقة مع مقرر المجلس التنفيذي 15/2020 بشأن تقييم تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التنمية في البلدان المتوسطة الدخل (DP/2020/21) الذي يجريه مكتب التقييم المستقل وبما يتماشى مع آراء الأمين العام في تقريره عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 243/71 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/75/79-E/2020/55) بأن على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تستكشف طرقا جديدة متعددة الأبعاد لتقييم احتياجات البلدان تتجاوز التصنيف على أساس الأقطار والدخل القومي وتأخذ في الحسبان قابلية التضرر من الكوارث.

رد الإدارة:

يقبل البرنامج الإنمائي التوصية ويقر بالتحديات الخاصة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى جانب الإمكانات الحقيقية لتحويل التحديات الأكثر إلحاحا إلى فرص والتزام جماعي للدول الجزرية الصغيرة النامية إزاء التغيير التحويلي والعمل العالمي. وقد التزم البرنامج الإنمائي، من خلال عرض مشاريع المساعدة المقدّم للدول الجزرية الصغيرة النامية، بتوسيع نطاق دعمه ليشمل العناصر المضاعفة التي تسرّع التقدم، واستفاد من ميزته النسبية في تعزيز الدعم المقدم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال مجموعة من الإجراءات المتكاملة على مدى السنوات العشر القادمة. وتشمل هذه الإجراءات العمل المناخي وتنمية الاقتصادات الزرقاء وتعزيز التحول الرقمي. وتعزز ركيزة العمل المناخي هذه بشكل خاص الدعم المقدّم إلى حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بالتكيف والصمود في وجه تغيّر المناخ عن طريق إدماج الحد من المخاطر والتخطيط للمخاطر في الآجال القصير والمتوسط والطويل، إلى جانب تعزيز نهج شامل للجزيرة بأكملها ونهج من الحيد إلى الشعاب المرجانية في التخطيط الإنمائي ووضع السياسات.

وفيما يتعلق بالتوصية التي تدعو البرنامج الإنمائي إلى النظر في زيادة مخصصات الموارد العادية وتنقيح سياسته التي تحكم تمويل الوجود المادي المتمايز (للحد من التوقعات بشأن مساهمات المكاتب المحلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية)، يشير البرنامج الإنمائي إلى أن هذه القرارات، تمشيا مع رد الإدارة على تقييم التعاون الإنمائي للبرنامج الإنمائي في البلدان المتوسطة الدخل (DP/2020/22)، هي قرارات يتخذها المجلس التنفيذي؛ وسيراعي البرنامج الإنمائي هذه العناصر في عمله مع المجلس التنفيذي بشأن خطة الموارد المتكاملة والميزانية المتكاملة للفترة 2022-2025، واستعراض منتصف المدة.

5-1 دعم تصميم وتنفيذ ما لا يقل عن خمسة (5) مشاريع لدعم التكيّف مع تغيّر المناخ تركز على الدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق حشد التمويل من القطاعين العام والخاص	الرُّبع الرابع لسنة 2022	مكتب السياسات ودعم البرامج		

التوصية 6: ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يضع أولويات واضحة لمشاركة القطاع الخاص في برامج التكيف مع تغير المناخ.

تؤدي مشاركة القطاع الخاص وزيادة التمويل الخاص دورا حاسما في التكيف، ويمكن للبرنامج الإنمائي أن يستفيد من وضع استراتيجية محددة الأولويات لتعزيز مشاركته في هذا المجال. وسيستلزم تعميق المشاركة مع القطاع الخاص استثمارات كبيرة وتحديد أولويات هامة، وخيارات دقيقة ومقاييس واضحة لتقييم الأثر[2]. والقيود التي تحد من توافر الموارد التقنية والمالية تعني ضمنا ضرورة التركيز على عدد محدود من الأولويات، التي يمكن معالجتها بشكل جيد، وتوفير الأساس للتوسع التدريجي.

(2) انظر تقييم الأثر.

رد الإدارة:

يقبل البرنامج الإنمائي التوصية ويشير إلى أنه يعمل على أن يزيد باطراد مشاركته مع القطاع الخاص في أنشطة التكيف مع تغيّر المناخ وصياغة جهود التكيف من أجل دعم مجموعة من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، بما في ذلك المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة، والجهات الفاعلة/الأعمال التجارية في سلسلة القيمة، واجتذاب الجهات المقدمة للتمويل/رؤوس الأموال، بما في ذلك في مجالات التأمين وغيرها من مجالات التمويل المراعية للمخاطر. ويقوم البرنامج الإنمائي بوضع نهج منظم لإشراك القطاع الخاص في مشاريع التكيف مع تغير المناخ، استنادا إلى إطار جديد يركز على الحد من مخاطر استثمارات القطاع الخاص في مجال التكيف.

وقد أطلق البرنامج الإنمائي مشروعا رائدا (بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة) لوضع مجموعة أدوات إنمائية لسلسلة القيمة مراعية للمخاطر المناخية والاعتبارات الجنسانية بغية دعم تنمية الأسواق وسلسلة القيمة في قطاع الزراعة والأغذية. وما برح البرنامج الإنمائي يُقَدِّم الدعم إلى المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال إتاحة الوصول إلى التمويل والابتكارات الأوسع نطاقا في مجال التكيف من خلال دعمه لحافظة مشاريعه في مجال الحصول على المياه وإدارة الموارد، والزراعة والمنظومات الغذائية، والتكيف القائم على النظم الإيكولوجية، من بين أمور أخرى، مع التركيز على سبل العيش وتنمية المشاريع. وبالمثل، أعطت استراتيجية السلع الغذائية والزراعية للبرنامج الإنمائي الأولوية لزيادة المشاركة مع القطاع الخاص في القطاعات الزراعية، بما في ذلك فيما يتعلق بالتكيف.

ويهدف البرنامج الإنمائي إلى تقديم حلول لتمويل المخاطر، بما في ذلك التأمين للبلدان والمجتمعات المحلية الضعيفة، ومواءمة عمل مرفق التأمين والمخاطر التابع له (الذي يجري إنشائه كجزء من مركز القطاع المالي التابع للبرنامج الإنمائي) والاستفادة منه إلى جانب عمله المتصل بالتكيف.

وسيواصل البرنامج الإنمائي التعجيل بمشاركة القطاع الخاص في عمله المتعلق بالتكيف، وتوسيع نطاق النهج الابتكارية، بسبل منها نشر واستخدام السياسات التي حُدّثت مؤخرا مثل سياسات المنح، والمدفوعات القائمة على الأداء، وسياسات الضمان.

6-1 تحسين استراتيجية التكيف مع تغير المناخ لمشاركة القطاع الخاص، بما في ذلك تعميق مشاركة القطاع الخاص في تمويل التكيف مع تغيّر المناخ	الرُبع الثاني لسنة 2021	مكتب السياسات ودعم البرامج		
6-2 زيادة الدعم المقدم إلى المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة/المنظمات المجتمعية لتعزيز تنمية المشاريع	الرُبع الرابع لسنة 2021	مكتب السياسات ودعم البرامج		
6-3 تطوير تمويل المخاطر والتأمين للمبادرات المستقلة والمتكاملة في إطار المشاركة الموسعة مع القطاع الخاص في مشاريع التكيف مع تغيّر المناخ	الرُبع الرابع لسنة 2021	مكتب السياسات ودعم البرامج		

التوصية 7 ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يعزز عنصر المساواة بين الجنسين في سياساته والدعم المتعلّق ببناء القدرات في مجال البرمجة المتصلة بالتكيف مع تغيّر المناخ.

وينبغي أن ينصب الاهتمام بتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني على أوجه الضعف في الدعم المتعلق بالسياسات والقدرات في حافظة مشاريع حماية البيئة. وينبغي وضع أهداف عملية مدروسة جيدا في برامج التكيف لتحسين النتائج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. واعتماد نهج جنسانية تراعي السياق وتعزيز قدرة النساء على الصمود في مواجهة الآثار السلبية لتغير المناخ على النظم الإيكولوجية أمران حاسمان لنجاح البرمجة البيئية.

رد الإدارة:

يقبل البرنامج الإنمائي التوصية ويشير إلى أنه أحرز تقدما متينا وحقق نتائج قوية في النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال برامجه المتصلة بالتكيف، وسيواصل تعزيز جهوده. وتطبق حافظة المشاريع الحالية الممولة من الصناديق الرأسية البيئية التحليل الجنساني ومتطلبات خطة العمل في الحافظة بأكملها لضمان إدراج الاعتبارات الجنسانية خلال مراحل تصميم المشاريع وتطويرها. وقد وضع البرنامج الإنمائي توجيهات ونماذج محددة لكفالة اتباع نهج متسق في وضع التحليلات الجنسانية وخطط عمل على مستوى المشاريع، وكفالة الامتثال الكامل لهذه المتطلبات، بما في ذلك استخدام الخبرات المتخصصة في الشؤون الجنسانية لوضع نهج محددة السياق من أجل تحقيق نتائج في مجال المساواة بين الجنسين من خلال عمله.

وسيواصل البرنامج الإنمائي تعزيز نُهج تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إطار مشاريع التكيف الحالية والمقبلة، وكفالة أن تكون التحليلات الجنسانية وخطط العمل على مستوى المشاريع متوافقة تماما مع المتطلبات، بما في ذلك استخدام الخبرات المتخصصة في الشؤون الجنسانية لوضع نُهج محددة السياق لتحقيق نتائج في مجال المساواة بين الجنسين من خلال عمله. وسيواصل البرنامج الإنمائي: (أ) الاستفادة من العمل الجنساني والعمل في مجال التكيّف الذي قام به؛ (ب) وزيادة استخدام المنهجيات والأدوات التي طُوّرت؛ (ج) وزيادة القدرات الجنسانية في جميع تدخلات التكيف؛ (د) وتوثيق السبل التي تعزز بها مشاريع التكيف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والإبلاغ عن ذلك.

7-1 مواصلة صقل النهج المراعية للمنظور الجنساني في سياسة وبرمجة التكيف مع تغيّر المناخ التي يتبعها البرنامج الإنمائي في سياق وضع استراتيجيته المقبلة للمساواة بين الجنسين.	الرُبع الرابع لسنة 2022	مكتب السياسات ودعم البرامج		
7-2 زيادة إبراز وتعزيز استخدام المنهجيات والأدوات المراعية للمنظور الجنساني في المشاريع المتعلّقة بتغير المناخ والتكيف مع تغيّر المناخ	الرُبع الرابع لسنة 2021	مكتب السياسات ودعم البرامج		

التوصية 8 ينبغي للبرنامج الإنمائي، من أجل تحسين التنسيق بين حافظة المشاريع البيئية المتزايدة التعقيد، بما في ذلك المشاريع المتعلّقة بتغير المناخ، أن يتخذ خطوات لتحسين نظام إدارة المعلومات وتجنب تشغيل نظم معلومات منفصلة/موازية لحافظات برامج محددة.

ويبرز وضع نظام معلومات منفصل لحافظة مشاريع مرفق البيئة العالمية أوجه القصور في النظام الرئيسي لإدارة المشاريع في البرنامج الإنمائي، ويشير إلى أن الحل ليس في حل نظام إدارة المشاريع وإنما في زيادة قدرات نظام المعلومات المؤسسي. ولا يعتبر استخدام موارد البرنامج الإنمائي نظامين منفصلين لإدارة المشاريع يخدمان أساسا الأغراض نفسها استخداما فعالا. فذلك يعزز استمرار نماذج أعمال موازية، مما قد يقوض هدف تحسين إدماج تمويل الصناديق الرأسية في عمليات البرنامج الإنمائي.

ويمكن تحقيق كفاءات محتملة أخرى عن طريق زيادة كفاءة آليات تتبع النتائج وتجميعها في جميع أنحاء حافظة المشاريع. وسيسهم ذلك في التصدي للتحدي الأوسع نطاقا في النظم الحالية للبرنامج الإنمائي، وهو ضمان أن تظل المتطلبات بسيطة، من أجل توفير حيّز لنهج أكثر تكيفا ومرونة في إدارة النتائج والمحاسبة عليها. وهناك حاليا عدد كبير من المؤشرات التي يتعين على البرنامج الإنمائي أن يجمع بيانات بشأنها، مما يعكس احتياجات الصناديق الرأسية والاحتياجات الداخلية[3]. وينبغي للبرنامج الإنمائي، بقدر ما تتوفر المرونة، أن يركز على تحديد أولويات احتياجاته من المعلومات الأساسية للتقليل إلى أدنى حد من عبء الإبلاغ الواقع على كاهل الموظفين، مع التركيز على المؤشرات التي تعطي أفضل صورة لقيمة أعماله المتعلقة بالتكيف.

رد الإدارة:

يقبل البرنامج الإنمائي هذه التوصية جزئيا. ففي حين أن نظام أطلس هو نظام التخطيط المركزي للموارد لتنفيذ المشاريع وإدارة الموارد المالية والبشرية، فإن نظام إدارة معلومات المشاريع (PIMS+) هو بوابة لإدارة دورة المشاريع خاصة بالمشاريع الممولة من الصناديق الرأسية، تغطي مرحلة تصميم المشاريع (خارج نظام أطلس) مما يمكّن المستخدمين من تجميع بيانات مشاريع الحافظة، وتخزين وثائق وبيانات خاصة بالجهات المانحة، والتفاعل مع بوابات الصناديق الرأسية الخارجية التي تلبي متطلبات محددة من الجهات المانحة فيما يتعلّق بالإبلاغ. ويخدم كل نظام أغراض معيّنة. ومع هجرة البرنامج الإنمائي من منصة أطلس إلى نظام مركزي جديد لتخطيط الموارد قائم على الحوسبة السحابية، فإنه سوف يغتنم الفرصة لزيادة مواءمة نقاط البيانات بين النظامين واستكشاف الفرص المتاحة لمزيد من التكامل.

ويعكف البرنامج الإنمائي على وضع خطته الاستراتيجية للفترة 2022-2025، ومن خلال تصميم الإطار المتكامل للنتائج والموارد المرافق له، الذي يتضمّن مؤشرات الأداء على مستوى النواتج والمخرجات، وسيستعرض البرنامج الإنمائي بعناية المؤشرات القائمة في الإطار المتكامل للنتائج والموارد الحالي للفترة 2018-2021، وحافظة مشاريع التكيف مع تغير المناخ، والمؤشرات الواردة في وثائق البرامج القطرية ومشاريعها، بهدف تحديد مجموعة صغيرة من المؤشرات تعكس على النحو الأفضل حافظة مشاريع التكيف من أجل تقليل عبء الإبلاغ الملقى على الموظفين في الميدان إلى أدنى حد.

(3) يتضمن الإطار المتكامل للنتائج والموارد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2018-2021، 13 مؤشرات لها صلة مباشرة بنتائج التكيف مع تغير المناخ. وقد وضع فريق البرنامج الإنمائي المعني بالتكيف مع تغير المناخ مجموعة من 18 مؤشرا لتوحيد جمع النتائج الإجمالية في حافظة مشاريع التكيف مع تغير المناخ، مع وجود تداخل محدود مع مؤشرات الإطار المتكامل للنتائج والموارد. وتستخدم البرامج القطرية عددا لا يحصى من المؤشرات غير القياسية على الصعيد القطري كجزء من أطر النتائج على الصعيد القطري، وأهمية وفائدة عدد كبير من هذه المؤشرات محدودتان.

8-1 تحسين تكامل بيانات نظام إدارة معلومات المشاريع ومنصة نظام التخطيط المركزي للموارد من الجيل التالي لتحسين اتساق هيكل البيانات العام، مع لوحات متابعة تظهر أداء الحافظات الرئيسية والنتائج على طول خطوط الخدمة المختلفة.	الرُبع الأول لسنة 2022	مكتب السياسات ودعم البرامج ومكتب الخدمات الإدارية		
8-2 إدخال عدد قليل من المؤشرات في الإطار المتكامل للنتائج والموارد للفترة 2022-2025، التي تعكس على أفضل نحو أهداف عمل البرنامج الإنمائي في مجال التكيف مع تغير المناخ.	الرُبع الثالث لسنة 2021	مكتب السياسات ودعم البرامج		